

Distr.: General
4 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة

والعشرين للجمعية العامة

المسائل الناشئة: مساهمات التنمية الاجتماعية في الانتقال من الأهداف
الإمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٦، أدرجت لجنة التنمية الاجتماعية في برنامج عملها بند جدول الأعمال المعنون "المسائل الناشئة" منذ دورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، تعالج اللجنة المسائل الراهنة التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والتي يتعين النظر فيها على وجه الاستعجال أو المسائل الشاملة الجديدة في سياق التحديات الإيمائية العالمية المتغيرة. وقرر مكتب اللجنة أن ينظر في مسألة "مساهمات التنمية الاجتماعية في الانتقال من الأهداف الإيمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة" في إطار هذا البند من جدول الأعمال خلال الدورة الثالثة والخمسين.

* E/CN.5/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

291214 231214 14-66434 (A)



٢ - وقد أعدت هذه المذكرة كوثيقة معلومات أساسية لمناقشة هذا الموضوع. وهي تركز على بعض المجالات المحددة التي يمكن أن تساهم فيها التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وينبغي أن تقرأ بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر (E/CN.5/2015/3)، فضلا عن المذكرتين اللتين أعدتا للدورتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين (E/CN.5/2013/11 و E/CN.5/2014/8).

ثانيا - الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

٣ - في إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، حدد زعماء العالم التحديات الرئيسية التي تواجهها الإنسانية في فجر القرن الحادي والعشرين وأعلنوا التزامهم بالتصدي لهذه التحديات بإجراءات دولية ووطنية. وحفزت الأهداف الإنمائية للألفية، التي تمثل عددا محدودا من الأهداف والغايات الواضحة والمحددة زمنيا والقابلة للقياس لتحقيق التنمية للجميع والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٩٥، على اتخاذ إجراءات غير مسبقة وتوحيد الجهود التي يبذلها العديد من الجهات الفاعلة، فضلا عن إتاحة انخراط شركاء جدد ساهموا في تعبئة الموارد بصورة أفضل وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤ - ومنذ اعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠، حقق عدد كبير من البلدان مكاسب مثيرة للإعجاب في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن التقدم المحرز صوب هذه الأهداف كان متفاوتا. ولا تزال هناك أوجه تفاوت في الإنجازات بين المناطق وداخل البلدان. فأكثر من بليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، ويعيش عدد أكبر من ذلك فوق خط الفقر بهامش ضيق (١,٢٥ دولار في اليوم). ولا يزال هؤلاء يجدون مشقة بسبب محدودية حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ولا يزال ازدياد التفاوت والاستبعاد والبطالة وغياب فرص العمل اللائق يمثل مشاكل في كثير من البلدان. ويتعين مواصلة "الأعمال غير المنتهية" من الأهداف الإنمائية للألفية إلى ما بعد عام ٢٠١٥ (انظر A/68/970، الفقرة ١٨).

٥ - وعلاوة على ذلك، ظهرت أخطار معقدة ومتشابكة أو تكثفت. وتشمل هذه الأخطار تدهور البيئة، وتغير المناخ، وانتشار الأمراض، والهشاشة الاقتصادية والمالية، وتقلب أسعار الغذاء والطاقة، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وسرعة التوسع الحضري، وتزايد حالات نشوب النزاعات الداخلية. وما لم يتم التصدي لهذه التحديات الاجتماعية

والاقتصادية والبيئية، فإنها تهدد بإضاعة المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن وبتقويض التقدم في المستقبل.

٦ - واستناداً إلى هذه الخلفية، أقر قادة العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، بضرورة "مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٣). وأطلقوا أيضاً عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تكون محدودة العدد طموحة يسهل التعريف بها وتعالج وتدمج بطريقة متوازنة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها وتتسق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتدمج فيها (الفقرتان ٢٤٦ و ٢٤٧).

٧ - وقدم الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بالتنمية المستدامة تقريره إلى الجمعية العامة في آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر A/68/970) الذي أقرته الجمعية في قرارها ٦٨/٣٠٩ بوصفه الأساس الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وخلال دورة الجمعية العامة التاسعة والستين، يتوقع إجراء مناقشات أخرى بهدف وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون شاملة محدثة للتحول وعملية المنحى، ويكون جوهرها القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة، وتدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كي يعتمدها رؤساء الدول والحكومات خلال اجتماع قمة يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويمثل ذلك فرصة فريدة لتصميم إطار متسق ومتكامل يكون محوره الناس لتحقيق "المستقبل الذي نصبو إليه" المتوخى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا يتخلف فيه أحد عن الركب.

٨ - وتهدف هذه المذكرة إلى بحث المجالات الرئيسية التي يمكن أن تساهم فيها التنمية الاجتماعية في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. ويقدم الفرع الثالث لمحة عامة عن مفهوم الاستدامة الاجتماعية. ويليه فرع يناقش الكيفية التي يمكن أن تقوم من خلالها السياسات الاجتماعية بدفع عملية الانتقال إلى التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي: (أ) الاستثمار في القدرات البشرية؛ (ب) الانتقال إلى اقتصاد أخضر؛ (ج) المعرفة والتكنولوجيا الجديدة. وتختتم المذكرة بطرح بعض الأسئلة كي تنظر فيها اللجنة في إطار المناقشة التي ستجريها.

ثالثاً - الاستدامة الاجتماعية

٩ - وضع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ رؤية واسعة للتنمية الاجتماعية لخلق مجتمع للجميع. ونظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها هدفاً وعملية في آن واحد لضمان رفاه جميع الأشخاص والانسجام في سير المجتمع من خلال التزاماته الأساسية الثلاثة: القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة المنتجة، والإدماج الاجتماعي. وتنطوي التنمية الاجتماعية، باعتبارها عملية، على تحقيق توزيع أكثر عدلاً وبصورة تدريجية للفرص والموارد من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة. وهي تنطوي أيضاً على إدماج ومشاركة أكبر لجميع الأشخاص في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١٠ - وعرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية مفهوم التنمية المستدامة بأنه التنمية التي "تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها - العدل بين الأجيال"، مع التركيز على مجالين رئيسيين: الاحتياجات، لا سيما الاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في فقر؛ و"القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على مواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية" (A/42/427، المرفق). وانطلاقاً من هذا المنظور، تتطلب التنمية المستدامة تحقيق التوازن بين احتياجات الفئات السكانية المختلفة ضمن الأجيال وفيما بينها بالنسبة لجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو مفهوم يندرج العدل في صميمه.

١١ - وفي آونة أحدث، حددت الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (انظر الفقرة ٦ أعلاه) القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها بوصفها منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٤). وفي هذا الإطار، يتضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة القضاء على الفقر، وتهيئة فرص أفضل للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحسين مستويات المعيشة، وتحقيق التنمية الاجتماعية العادلة، والإدماج الاجتماعي.

١٢ - وعلى الرغم من الدعوات إلى دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة، فإن الجانب الاجتماعي كان الأقل تطوراً من الجوانب الثلاثة. وكثيراً ما ركزت النهج التقليدية لتحقيق التنمية المستدامة على البعد البيئي وصلته بالنمو

الاقتصادي. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك أيضا صعوبة التقدير الكمي لبعض العناصر الرئيسية للاستدامة الاجتماعية^(١).

١٣ - وفي حين لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للتنمية المستدامة، فقد بدأت تظهر دراسات تهدف إلى وضع تصور لهذا المفهوم.

١٤ - فهناك دراسات تقترح أن رفاه الإنسان والعدل والحكم الديمقراطي والمجتمع المدني الديمقراطي هي اللبنات الأساسية للاستدامة الاجتماعية^(٢). ويتطلب تحقيق الاستدامة الاجتماعية العدل بين الأجيال المختلفة وداخل الجيل الواحد، والإدماج والشمول الاجتماعيين، والمشاركة الواسعة القاعدة، وتمكين المواطنين وإشراكهم في توجيه مستقبلهم. وتساوق حجة أخرى تؤكد على أن النظام المستدام اجتماعيا هو النظام الذي يوفر قدرا كافيا من الخدمات الاجتماعية والعدل في التوزيع وبين الجنسين، والديمقراطية القائمة على المشاركة والتعددية، والمساءلة السياسية^(٣). إلا أن هناك دراسات أخرى تعرف الاستدامة الاجتماعية بالتركيز على العلاقة بين عالم العمل والطبيعة والمجتمع. وفي إطار هذا النموذج، تتحقق الاستدامة الاجتماعية "إذا كان العمل داخل مجتمع ما والترتيبات المؤسسية المتصلة به تلي مجموعة واسعة من الاحتياجات البشرية [و] تتشكل بطريقة تحفظ الطبيعة وقدراتها التكاثرية على مدى فترة زمنية طويلة وتُلبى المطالب المعيارية بتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والمشاركة"^(٤). وهناك نهج أخرى تعرفها بأنها الحالة التي تحسن نوعية الحياة لجميع شرائح السكان، أو توفر الحد الأدنى من المتطلبات الاجتماعية للتنمية الطويلة

(١) انظر Stephen McKenzie, "Social Sustainability: towards Some definitions", Hawke Research Institute (Working Paper Series, No 27) (Magill, South Australia, University of South Australia, 2004).

(٢) Kristen Magis and Craig Shinn, "Emergent themes of social sustainability", in *Understanding the Social Aspect of Sustainability*, J. Dillard, V. Dujon and M.C. King, eds (New York, NY: Routledge, 2009). متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www.clackamas.us/leadership/documents/socialsustain.pdf>.

(٣) Jonathan M. Harris, "Basic principles of sustainable development", Global Development and (Environment Institute Working Paper 00-04 (Medford, Massachusetts, Tufts University, 2000).

(٤) Littig and Grießler (2005) cited in A. Colantonio and T. Dixon, *Measuring Socially Sustainable Urban Regeneration in Europe* (Oxford, Oxford Institute for Sustainable Development, 2009).

الأجل^(٥)، أو تلك التي تحافظ على المجتمعات المحلية التي تتسم بالمساواة والتنوع والترابط والديمقراطية، وتوفر نوعية جيدة للحياة^(٦).

١٥ - ويرى سن أن هناك ضرورة إلى التوسع في مناقشة مفهوم الاستدامة، ويقول بأنه ينظر غالباً إلى دور البشر باعتبارهم "مستهلكين" أو "أشخاص ذوي احتياجات" في الخطاب الراهن، إلا أنه ينبغي أن ينظر إليهم بدلاً من ذلك باعتبارهم "عوامل تغيير يسعهم - إن أعطوا الفرصة - التفكير والتقدير والتقييم وحل المشاكل والإلهام وإثارة الرأي العام والقيام، من خلال هذه الوسائل، بإعادة تشكيل العالم"^(٧). وفي هذا السياق، وإضافةً إلى الاحتياجات وتلبيتها، يمكن النظر في مفهومي الحرية والقدرة: حرية الأجيال الحالية والمقبلة في تقرير ما يريدون والعيش بالطريقة التي تروق لهم، والقدرة على القيام بما يرون أن هناك أسباباً تبعثهم على الرغبة في القيام به.

١٦ - وتعرّف الاستدامة الاجتماعية أيضاً باعتبارها الحفاظ على (أو تعزيز) رأس المال الاجتماعي^(٨) الذي يُعرّف بدوره بأنه الأعراف والقيم والتفاهات المشتركة التي تيسر التعاون بين الجماعات المختلفة وداخل كل جماعة. وتعتبر القيم الاجتماعية، والحقوق، والثقة، والتفاعلات الاجتماعية، مثل التعاون والمشاركة، معايير أساسية للحفاظ على الاستدامة الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، ينظر إلى العنف باعتباره تكلفة اجتماعية ناتجة عن عدم كفاية الاستثمار في رأس المال الاجتماعي^(٩). وينظر أيضاً إلى شبكات الأمان، ونظم التعليم

(٥) M. Polèse and R. Stren, eds., *The Social Sustainability of Cities: Diversity and the Management of Change* (Toronto, University of Toronto Press, 2000).

(٦) Western Australian Council of Social Services, "Model of Social Sustainability". متاح على الموقع الشبكي التالي: www.wacoss.org.au/Libraries/State_Election_2013_Documents/WACOSS_Model_of_Social_Sustainability.sflb.ashx

(٧) Amartya Sen, "The ends and means of sustainability", *Journal of Human Development and Capabilities*, vol. 14, No. 1 (2013).

(٨) وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يشير رأس المال الاجتماعي إلى الشبكات، والأعراف والقيم والتفاهات المشتركة التي تيسر التعاون بين الجماعات المختلفة وداخل كل جماعة. فالمجتمعات التي لديها رأس مال اجتماعي كبير يرى أنها تتسم بدرجات أعلى من الثقة المتبادلة والتماسك الاجتماعي ويمكن أن تكون أكثر فعالية في تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعياً بعض جوانب الاستدامة الاجتماعية، من قبيل التنوع، وعلاقات الموظفين، وحقوق الإنسان، وسلامة المنتجات، والإبلاغ، وهيكل الحوكمة.

(٩) Robert Goodland, "Sustainability: Human, Social, Economic and Environmental", (Washington, D.C., World Bank) متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://eu.wiley.com/legacy/wileychi/egec/pdf/GA811-:> W.PDF.

والصحة، وكذلك القدرة المؤسسية على تقديم هذه الخدمات باعتبارها عناصر رئيسية للاستدامة الاجتماعية^(١٠).

١٧ - وتركز هذه النهج المتنوعة على جوانب مختلفة من الاستدامة الاجتماعية. وهي تشمل بوجه عام العناصر التالية: الأعراف والسلوكيات الاجتماعية، والقيم والأخلاق، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف، وتلبية الاحتياجات الأساسية، والرفاه، ونوعية الحياة، ورأس المال الاجتماعي، والقدرة البشرية، والحقوق، والثقة، والتفاعل البشري (التعاون والمشاركة)، والحرية، والأمن، والمسؤولية الاجتماعية، والإدماج والتماسك الاجتماعيين، والتضامن، والقدرة على التكيف الاجتماعي.

١٨ - وفي عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، يتعين أن توضح بدرجة أكبر أوجه التآزر المهمة بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة. وتتعامل السياسات الاجتماعية بالفعل مع القضايا المتصلة بصورة وثيقة بالاستدامة، وإن لم تجر بالضرورة صياغتها من منظور الاستدامة الاجتماعية. وستؤدي زيادة توضيح مفهوم الاستدامة الاجتماعية إلى إتاحة بيان أوجه التآزر هذه بصورة أفضل وكفالة قدر أكبر من الاتساق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١٩ - وفي حين يتطلب مفهوم الاستدامة الاجتماعية مزيداً من التوضيح، فيمكن تسليط الضوء على بعض العناصر العملية على أساس الدراسات القائمة. وتشمل هذه العناصر وجود رؤية واسعة وسياسات تهدف إلى تحسين نوعية الحياة ورفاه جميع الأشخاص من خلال الاستثمار في القدرات البشرية ورأس المال الاجتماعي؛ وتشجيع العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع؛ وتعزيز إدماج ومشاركة أكبر لجميع الأشخاص عن طريق كفالة إمكانية حصولهم بشكل منصف على الخدمات الاجتماعية والموارد الإنتاجية، وتكافؤ الفرص، ومشاركة المواطنين، والقدرات المؤسسية اللازمة لتقديم الخدمات.

رابعاً - مساهمات التنمية الاجتماعية في عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المجالات الرئيسية

٢٠ - يتمثل أحد الدروس البالغة الأهمية المستفادة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أن النمو الاقتصادي، بالرغم مما يتسم به من ضرورة أساسية، لا يكفي لتحقيق التنمية للجميع.

(١٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Policies to Enhance Sustainable Development*, (Paris, OECD Publications, 2001).

إذ يؤدي عدم وجود سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة عادة إلى أن جزءاً صغيراً من المجتمع يستفيد عادة من المكاسب الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام المساواة القائم. ويدل الحجم المتزايد من الأدلة العملية على أن أثر النمو الاقتصادي على الفقر تضاعف في البلدان التي تشهد ازدياد التفاوت في الدخل وعلى أن "قوة الحد من الفقر" التي يتسم بها النمو الاقتصادي أقل فعالية في البلدان التي تشهد أصلاً درجة أكبر من عدم المساواة. كما أن أي مجتمع يعاني من درجة عالية من عدم المساواة يكون عرضة لانعدام الأمن المادي وللتوترات الاجتماعية.

٢١ - وفي الواقع، لم تشهد السنوات الأخيرة نمواً شاملاً للجميع^(١١). وازداد التفاوت في الدخل زيادة حادة خلال العقود القليلة الماضية (١٩٨٠-٢٠١٠) في العديد من البلدان في حين أن التفاوت غير المتصل بالدخل^(١٢) يظل عالياً بالرغم من التقدم الملحوظ المحرز في الحد من حالات التباين في التعليم والصحة وغيرهما من أبعاد التنمية البشرية. وسبعة من أصل عشرة أشخاص في العالم يعيشون في بلدان ازداد فيها التفاوت في الدخل. وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة بصورة خاصة، ازدادت المعاناة البشرية حدة حيث ظل العديد عاطلين عن العمل أو مضطرين إلى قبول فرص عمل منخفضة الأجر خوفاً من الوقوع في براثن الفقر^(١٣).

(١١) انظر أهمية عدم المساواة: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.IV.2)؛ فريق الدعم التقني، TST Issues Brief: Promoting Equality, including Social Equity. متاح على الموقع الشبكي التالي: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2406TST%20Issues%20Brief%20on%20Promoting%20Equality_FINAL.pdf؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٤: *Strengthening the Enabling Environment for Food Security and Nutrition* (Rome, FAO, 2014)؛ الإثباتية للألفية لعام ٢٠١٤ (نيويورك، ٢٠١٤)؛ *Forbes, The World's Billionaires* (www.forbes.com/billionaires)؛ جرى الاطلاع عليه في آذار/مارس ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٤.

(١٢) تشمل أبعاد عدم المساواة غير المتصلة بالدخل النواتج الصحية والتعليمية وأوجه التباين بين المناطق الحضرية والريفية وداخل المناطق الحضرية.

(١٣) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً، انظر أهمية عدم المساواة: التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.IV.2).

٢٢ - ويكون أيضا ثمن اتباع النمط الحالي للنمو الاقتصادي تدهور البيئة الذي يلحق خسائر فادحة في سبل كسب الرزق ورفاه الناس^(١٤). ونظرا لمعدل الاستهلاك الحالي، فإن توافر الموارد الطبيعية في المستقبل، بما في ذلك الغذاء والمياه والطاقة والمعادن، يواجه تحديات جسيمة^(١٥).

٢٣ - وذكر المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في تقريره المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة أن المشاكل البيئية وغيرها من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تمثل تحديات غير منفصلة عن بعضها، بل أنها تشكل جزءا من نظام معقد واحد. وبالتالي، فإن التغير البيئي العالمي يمثل أساسا مشكلة اجتماعية أيضا^(١٦). وستظل التنمية المستدامة صعبة المنال ما لم يتم إدخال تغيرات أساسية على استخدام الموارد الطبيعية. إلا أن تغيير العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية سيتطلب إدخال تغيير هام على أنماط الإنتاج والاستهلاك، الأمر الذي سيتطلب بدوره تغيير أساسي في قيم الناس وسلوكياتهم وعقلياتهم.

٢٤ - وبغية التصدي بفعالية للفقر وعدم المساواة وأوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والتحديات البيئية، يجب أن تتوفر إرادة سياسية قوية ومزيج ملائم من السياسات العامة ضمن إطار متسق. وينبغي أن تهدف هذه السياسات إلى تحقيق نمو أكثر إنصافا وشمولا والاستثمار في القدرات البشرية؛ وتوسيع نطاق العمالة وفرص العمل اللائق؛ وتعزيز الإدماج والعدالة والمساواة الاجتماعية؛ وتدعيم الحماية الاجتماعية؛ وتعزيز رأس المال الاجتماعي والحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على التكيف. وتندرج هذه الأهداف في سياق السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.

٢٥ - والتنمية الاجتماعية، التي تتمثل أهدافها الأساسية في القضاء على الفقر والعمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع والإدماج الاجتماعي، تجسد القيم الأساسية التي تستند إليها التنمية المستدامة. ومن الضروري تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية لكفالة أن تكون التنمية شاملة ومستدامة.

(١٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (2011) *Towards Green Growth* (Paris, OECD Publishing, 2011). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.oecd.org/greengrowth/48224539.pdf.

(١٥) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *Climate Change 2014 Synthesis Report*. متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/syr/SYR_AR5_LONGERREPORT.pdf.

(١٦) International Social Science Council and UNESCO, *World Social Science Report 2013: Changing Global Environments* (Paris, OECD Publishing and UNESCO Publishing, 2013).

٢٦ - وتمثل التنمية الاجتماعية هدفاً بحد ذاتها وهي تؤدي أيضاً في الوقت نفسه دوراً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة. وتؤدي التنمية الاجتماعية إلى تعزيز نوعية الحياة ورفع رفاه جميع أفراد المجتمع؛ وزيادة قدرة جميع الناس وإنتاجيتهم، مما يتيح تحقيق نمو اقتصادي شامل ومنصف؛ وتدعيم معارف الناس وقدراتهم من أجل إدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل وكفالة الاستدامة البيئية. وتسلب الفروع التالية الضوء على بعض من المجالات الهامة لتقوم لجنة التنمية الاجتماعية بإجراء المزيد من المناقشات بشأنها والتوسع فيها.

ألف - الحد من أوجه الضعف وبناء القدرة على التكيف من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في القدرات البشرية

٢٧ - يعتبر بناء القدرات البشرية من خلال الاستثمارات في التعليم والصحة ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والبنى التحتية الاجتماعية أمراً حيوياً للحد من أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي^(١٧) وتعزيز القدرة على التكيف. وهو يحول دون وقوع الناس في براثن الفقر أو بقائهم حبيسين الفقر المتوارث بين الأجيال. وهو يمكن الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال إعطائهم الصلاحية والصوت والقدرة على ممارسة حقوقهم.

٢٨ - وتساعد الاستثمارات في التعليم والصحة ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والبنى التحتية الاجتماعية بصورة خاصة في تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى دعم الطلب الكلي (لا سيما في أوقات التراجع الاقتصادي) بهدف إدامة النمو الاقتصادي، فإن هذه الاستثمارات ستعزز إلى أقصى حد الإمكانيات الإنتاجية للأفراد وتولد قوة عاملة تتمتع بالصحة والمهارات وبمستوى تعليمي جيد تكون ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد ثبت تماماً بالتجربة أن عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة ومتنامية تنشأ عن الاستثمارات في التعليم والصحة بالنسبة للأفراد والاقتصادات والمجتمعات عموماً. وإن الاستثمار في تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، لا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة، يساعد في وقف توارث الفقر عبر الأجيال حيث أن الحصول على ذلك يمكن صغار الأطفال من النمو بطريقة صحية ومن تنمية المهارات اللازمة للوصول إلى العمالة المنتجة وغير ذلك من الفرص. وقد تبين أيضاً أن الاستثمار في تعليم النساء تنشأ عنه نواتج صحية وتعليمية أفضل بالنسبة لأطفالهم.

(١٧) يختلف الناس من حيث تعرضهم للمخاطر المادية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية نتيجة وضعهم الاجتماعي الاقتصادي وهويتهم الاجتماعية، بما في ذلك نوع الجنس والعمر والإعاقة ومكان الإقامة وغيرها من العوامل. ونتيجة لذلك، يعانون من أنواع مختلفة من الضعف في مراحل مختلفة من دورة الحياة.

٢٩ - وإن تأثير الاستثمارات في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى على التعرض للفقر (والاستبعاد) يتوقف على شمول الخدمات الاجتماعية للجميع. فحصول الجميع على التعليم الجيد والخدمات الصحية والحماية الاجتماعية يفيد الناس الذين يعيشون في فقر والمرضى أو العاطلين عن العمل. وهو يجد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي ويعزز القدرة على التكيف مع مختلف أنواع الأزمات. كما أن توفير الخدمات الجيدة الشاملة يسهم في بناء التماسك الاجتماعي من خلال الحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية.

٣٠ - وتوفير هذه الخدمات الأساسية للجميع ممكن حتى في البلدان الفقيرة^(١٨) رغم أنه قد يتطلب إدخال تغييرات على أولويات الإنفاق العام وتعبئة الموارد. وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أن تكلفة حزمة الاستحقاقات النقدية الأساسية (معاشات الشيخوخة والعجز والإعانات الأسرية باستثناء الرعاية الصحية) قد تتراوح بين ٢,٢ في المائة و ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط^(١٩). وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، يبلغ متوسط تكلفة إتاحة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية نحو ٦٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للفرد الواحد بالنسبة لبلدان الدخل المنخفض^(٢٠). ووجدت دراسة أجرتها مؤخراً منظمة العمل الدولية أن حزمة الاستحقاقات للأطفال دون الـ ١٦ من العمر، التي تتألف من إعانة أسرية للطفل الواحد تساوي ٥٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور وخدمات تعليم إضافية ووجبة واحدة في اليوم قد تكلف ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وقد تخفض معدل فقر الأطفال من ٢٠,٨ في المائة إلى ٢,٢ في المائة^(٢١).

(١٨) منظمة العمل الدولية، Social Protection Floor for a Fair and Inclusive Globalization، تقرير الفريق الاستشاري الذي ترأسه ميشيل باشليه ودعت إلى عقده منظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١١).

(١٩) منظمة العمل الدولية، Social Security Policy، Can low-income countries afford basic social security?, (Briefings, No. 3(Geneva, International Labour Office, 2008).

(٢٠) منظمة الصحة العالمية، Constraints to Scaling up the Health Millennium Development Goals: Costing Financial Gap Analysis—Background Document for the Taskforce on Innovative International Financing for Health Systems (Geneva, 2010). International Financing for Health Systems”, WHO, Geneva.

(٢١) Michael Cichon and others, Analysis of the Viet Nam National Social Protection Strategy (2011-2020) in the Context of Social Protection Floor Objectives: A Rapid Assessment, ESS Paper No. 32 (Geneva, International Labour Office, 2012).

٣١ - والاستثمارات في القدرات البشرية والبنى التحتية الاجتماعية تزود الناس أيضا بالمهارات والمعرفة اللازمة لإدارة استخدام الموارد الطبيعية على نحو أفضل، والتخفيف من حدة المخاطر الناشئة عن الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وسيعزز الاستثمار في هذه المجالات أيضا القدرة على التكيف لدى الناس المتضررين من الآثار السلبية لتغير المناخ مثل حالات الجفاف وموجات الحر وحرائق الغابات وارتفاع مستوى سطح البحر ومن الآثار الثانوية مثل انخفاض غلات المحاصيل أو فقدان كتلة اليابسة في المناطق الساحلية. ويكون الناس الذين يعيشون في الفقر وفي المناطق الريفية أو النائية أكثر عرضة للتغير البيئي إذ أنهم يعتمدون بدرجة أكبر على الموارد الطبيعية أو يكون لديهم قدر أقل من الأصول والمدخرات. وبالتالي، فإن هذا الاستثمار سيساعد أيضا على الحد من عدم المساواة المرتبط بالمواقع الجغرافية.

٣٢ - ويمكن توسيع نطاق الاستثمارات في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع ليشمل المتضررين من الكوارث الطبيعية أو التغيرات البيئية. ويمكن أن يقترن توفير الخدمات للجميع باتخاذ تدابير أخرى لتعزيز القدرات البشرية لأولئك المعرضين للكوارث الطبيعية أو التغير البيئي، وذلك بوسائل منها اتخاذ تدابير لزيادة أصولهم الإنتاجية ومدخراتهم وتحسين إمكانية حصولهم على الخدمات المالية (مثل التمويل البالغ الصغر والائتمانات والتأمين والمصارف المجتمعية أو التعاونية)، مما ييسر التعافي من الكوارث. ويمثل دعم خطط الادخار المحلية من خلال الاستثمار في البنى التحتية الاجتماعية والتثقيف لمحو الأمية المالية مثلا طريقة لتمكين الأسر المعيشية الضعيفة من الحصول بسهولة على النقد أو الائتمان، مما يجنبها بيع أصولها الإنتاجية لتلبية احتياجاتها الملحة، وهو ما يمثل وسيلة للتكيف مع الوضع عادة ما تؤدي إلى الوقوع في براثن الفقر.

٣٣ - وخلاصة القول إن الاستثمار في القدرات البشرية يدر عائدات كبيرة ليس فقط من حيث تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. فهو يدعم النمو الاقتصادي الشامل والمطرد من خلال تحسين إنتاجية القوى العاملة ويعزز الطلب الكلي. ويساهم في الاستدامة البيئية من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية وإدخال تغييرات على أنماط الإنتاج والاستهلاك وتعزيز القدرة على التكيف مع المخاطر البيئية وتخفيف حدة أثرها بشكل أفضل.

باء - تيسير الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

٣٤ - سيتطلب تحقيق التنمية المستدامة بيئيا إدخال تغيير أساسي على أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية كي تتسق مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحد من النفايات.

إلا أن الانتقال إلى اقتصاد أخضر ينطوي على تغييرات هيكلية سيكون لها تأثير هام على تكوين العمالة ومستواها.

٣٥ - وثمة إقرار واسع بأهمية العمالة وفرص العمل اللائق بالنسبة للتنمية المستدامة التي محورها الناس. فحصول الناس على فرص العمل اللائق يمكنهم من كسب الدخل اللازم لإدامة أسباب معيشتهم وتحسين نوعية حياتهم ورفاههم وخلق طريق للهروب من الفقر على مستوى الأفراد مع الإسهام في النمو الاقتصادي من خلال زيادة إيرادات الضرائب وتوسيع الطلب الكلي على الصعيد الوطني. وبالتالي، فإن إدارة عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر حاسمة الأهمية ليس بالنسبة للاستدامة البيئية فحسب، بل أيضا للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن تؤدي السياسات الاجتماعية دورا هاما في تيسير هذا الانتقال.

٣٦ - وتعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النمو الأخضر بأنه "تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع كفاءة أن تواصل الأصول الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهنا" وتذكر أنه يتطلب "حفز الاستثمار والابتكار على نحو يدعم النمو المطرد ويولد فرص اقتصادية جديدة"^(٢٢). وتعرّف منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه البشر وتحقيق العدالة الاجتماعية ويحد في الوقت نفسه من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية بدرجة كبيرة^(٢٣). ومن هذا المنطلق، يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل عام الوظيفة الخضراء بأنها أي وظيفة لائقة تسهم في الحفاظ على جودة البيئة أو استعادتها سواء كان في مجال الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو الإدارة^(٢٤).

٣٧ - وإن إيجاد فرص العمل في القطاعات الخضراء مثل حفظ الغابات وإصلاحها والزراعة المستدامة ومعالجة المياه والطاقة المتجددة في المناطق الريفية لا يعزز النمو الاقتصادي فحسب، بل يجد أيضا من خطر استمرار استنفاد الموارد الطبيعية وتدهور البيئة وبتيح تفادي

(٢٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Towards Green Growth* (انظر الحاشية ١٤ أعلاه).

(٢٣) منظمة العمل الدولية، "Definitions of green jobs used in the employment and environment policy context"، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/presentation/wcms_195740.pdf؛ انظر أيضا منظمة العمل الدولية، *Working Towards Sustainable Development: Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy* (Geneva, International Labour Office, 2012).

(٢٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low-Carbon World* (2008). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.unep.org/PDF/UNEPGreenjobs_report08.pdf.

الآثار السلبية لتلوث الهواء والمياه وتغير المناخ. وبالفعل، فإن عدد الأشخاص الذين يشغلون وظائف خضراء ازداد في السنوات الأخيرة^(٢٥).

٣٨ - إلا أن الاقتصاد الأخضر لا يكون شاملاً للجميع بصورة تلقائية. فالسياسات الاجتماعية تؤدي دوراً هاماً لتحقيق ذلك. فبالإضافة إلى تزويد الناس بمهارات جديدة من خلال التعليم والتدريب، يمكن أن تكفل السياسات الاجتماعية الحصول على فرص العمل الخضراء على قدم المساواة من خلال إزالة الحواجز والقضاء على التمييز وتيسير الانتقال الهيكلي إلى اقتصاد أخضر. ومن الأدوار الهامة الأخرى التي تؤديها السياسات الاجتماعية كفاءة أن تفي أيضاً فرص العمل الخضراء بمتطلبات العمل اللائق (أي ضمان أجر مناسب للمعيشة والقضاء على عمل الأطفال وحماية العمال من الأخطار التي تهدد الصحة المهنية ووضع مبادئ توجيهية للسلامة في أماكن العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وحرية تكوين الجمعيات).

٣٩ - والجانب الآخر للانتقال إلى اقتصاد أخضر هو القضاء على فرص العمل في القطاعات التقليدية الكثيفة الموارد والمولدة للتلوث. وفي حال عدم اتخاذ التدابير المناسبة لدعم العمال المتضررين من هذه التغييرات، فمن شأن الارتفاع الناجم عن ذلك في معدلات البطالة والفقر والاحتقان الاجتماعي أن يقوض التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وللحماية الاجتماعية دور رئيسي في إتاحة تحقيق عملية الانتقال. وبقدر ما يستتبع عملية الانتقال من تغييرات هيكلية كبيرة، ستكون هناك ضرورة لتوفير حماية اجتماعية شاملة للعمال المتضررين والمجتمعات المحلية المتأثرة سلباً. والبرامج التي تكفل الحد الأدنى من الدخل للحفاظ على سبل الرزق من خلال إعانات البطالة وتأمين دخل أساسي ستجعل عملية الانتقال أسهل تنفيذاً. وستعمل مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الأساسية التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة تحديداً على الحد من الضعف الاقتصادي الذي يعاني منه الأشخاص والمجتمعات المحلية، وزيادة قدرتهم على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ من خلال تأمين الدخل الأساسي. وتتضمن أيضاً بعض برامج الحد الأدنى للحماية الاجتماعية عناصر توفر الفرص لإعادة التدريب من خلال ضمان دعم الدخل الأساسي وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية^(٢٦).

(٢٥) منظمة العمل الدولية، *Working Towards Sustainable Development: Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy* (Geneva, International Labour Office, 2012).

(٢٦) منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية: "The social protection floor: a joint crisis initiative of the UN Chief Executives Board for Co-ordination on the social protection floor" (Geneva, 2009). متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www.un.org/ga/second/64/socialprotection.pdf>.

٤٠ - وللاستفادة مما تسهم به الحماية الاجتماعية في التنمية المستدامة، يمكن إضافة آليات مبتكرة للحماية الاجتماعية من أجل حماية الأشخاص من التحديات المتعلقة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن لخدمات التأمين الرامية إلى تغطية مختلف المخاطر التي تهدد الحياة والخسائر الزراعية أن تسهم في بناء القدرة على التكيف فيما بين الأسر المعيشية الضعيفة.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجالات أخرى يمكن فيها للسياسات الاجتماعية أن تقدم الدعم مباشرة لتحقيق الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية. وتوضح الأمثلة التالية الصلة المباشرة بين حماية البيئة والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل اللائق للمستضعفين والمحرومين من الفئات الاجتماعية والأفراد، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر أو في المناطق الريفية والنائية.

إدارة النفايات وإعادة تدويرها

٤٢ - مع أن إدارة النفايات وإعادة تدويرها كثيرا ما ترتبطان بوظائف متدنية المهارات والأجر وتقتربان بظروف عمل خطيرة، فإنهما توفران فرص توليد الدخل للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ولا سيما في البلدان النامية. ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع ليصبح سوقاً عالمية تحقق بحلول عام ٢٠٥٠ مبلغاً سنوياً قدره ٤١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة الزيادة المتوقعة في كمية النفايات وفي معدل الاستخلاص/إعادة التدوير في المستقبل (علماً بأن المعدل الحالي هو ٢٥ في المائة)^(٢٧). ويمكن للسياسات الاجتماعية، ولا سيما السياسة المتعلقة بسوق العمل، أن تسهم في تحسين فرص العمل في هذا القطاع أو إضفاء طابع رسمي عليها، وذلك اقترانا بثلاثة آثار تتمثل في الارتقاء بنوعية حياة العمال من المجتمعات المحلية الفقيرة وتحقيق رفاههم، والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، والحد من المخاطر البيئية وتدهور البيئة.

المياه والصرف الصحي

٤٣ - ثمة قطاع هام آخر تضطلع فيه السياسات الاجتماعية بدور هام هو استغلال موارد المياه العذبة وإدارتها (سواء كمّاً أو نوعاً). وبما أن العديد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر وفي مناطق ريفية ونائية لا تتوفر لهم فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ينبغي للسياسات والتدابير الرامية إلى تحسين إمكانية حصولهم

(٢٧) منظمة العمل الدولية، Geneva، *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery?* (International Labour Office, 2014).

عليها أن تشجع الاستخدام الفعال للموارد المائية بغية التصدي لتزايد شح المياه. وتعد المياه العذبة أساسية للحياة وشرطا مسبقا لجميع الأنشطة البشرية. ومع ذلك، فإن ما نسبته ٢,٥ في المائة فقط من مجموع المياه السطحية هي مياه عذبة، ومنها نسبة تقل عن ١ في المائة هي مياه متاحة للناس^(٢٨). ومع أن موارد المياه العذبة هي موارد متجددة، فإن استدامة الموارد المائية تواجه تحديات بصورة متزايدة بسبب تزايد أعداد السكان، والتحضر السريع، وزيادة الاستهلاك في قطاعي الزراعة والصناعة، والنفايات، والتلوث بأنواعه^(٢٩). ويفيد تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٤ بأنه من المحتمل أن يعيش شخص واحد من أصل أربعة أشخاص على الأقل في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر للمياه العذبة بحلول عام ٢٠٥٠.

٤٤ - وأحد التحديات الرئيسية هو الحفاظ على موارد المياه العذبة مع تحسين إمكانية حصول العديد من الأشخاص على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي التي ما زالوا يفتقرون إليها وفي الوقت نفسه توفير الموارد المائية لأغراض الزراعة والأغراض الصناعية الأخرى. ويمكن للسياسات الاجتماعية أن تؤدي دورا حاسما في زيادة كفاءة استخدام المياه وإعادة استخدامها، وذلك بإتاحة الاستثمار في تكنولوجيات ميسورة التكلفة ومستدامة للمياه النظيفة من أجل تحسين إمكانية توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع، ولا سيما للفئات الاجتماعية المحرومة.

التربة السطحية الزراعية

٤٥ - تؤثر السياسات الاجتماعية أيضا تأثيرا كبيرا في القطاع الزراعي. فالعديد من الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيش في المناطق الريفية تعمل في زراعة الكفاف أو الزراعة الصغيرة النطاق، ومن ثم فهي تعتمد اعتمادا كبيرا في كسب عيشها على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والحطب^(٣٠). والأرض تحديداً هي من المقومات الأساسية للزراعة. غير أن ما نسبته

(٢٨) www.un.org/events/water/brochure.htm

(٢٩) www.un.org/waterforlifedecade/background.shtml

(٣٠) حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن خدمات النظم الإيكولوجية والسلع الأخرى غير المسوقة تمثل نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٩٠ في المائة من إجمالي سبل رزق الأسر المعيشية الريفية الفقيرة. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 4، UNEP Post-2015 Note No. 4، "Green and decent jobs for poverty eradication"، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.unep.org/roap/Portals/96/UNEP-Post-2015-Note-4-.pdf).

٢٥ في المائة من الأراضي على كوكبنا هي أراضٍ متدهورة^(٣١)، وتواجه نظم الأراضي والمياه في العديد من البلدان خطر الانهيار التدريجي لقدراتها الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، فإن نصف مساحة تربة كوكب الأرض السطحية اللازمة لزراعة المحاصيل قد فقدت في السنوات المائة والخمسين الأخيرة بسبب تآكل التربة والممارسات الزراعية غير المستدامة^(٣٢). ونظراً إلى أن تشكّل ٣ سنتيمترات من التربة السطحية بشكل طبيعي يمكن أن يستغرق فترة زمنية مدتها ٥٠٠ عام على الأقل^(٣٣)، فإن تآكل التربة السطحية هو مصدر قلق رئيسي^(٣٤).

٤٦ - وبما أن الغالبية العظمى من الأسر المعيشية الفقيرة تعيش في مناطق ريفية، سيكون لتشجيع ممارسات الزراعة المستدامة أثر مباشر على الحد من الفقر وتحسين نوعية حياة سكان المناطق الريفية ورفاههم. أما السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية والإدماج المالي، بوسائل منها مثلاً تعزيز إمكانية حصول صغار الملاك على التأمين وعلى القروض بأسعار فائدة منخفضة، وتحسين شروط الائتمان وفترات السماح، فهي سياسات ستدعم عملية التحول إلى الزراعة المستدامة. ويتيح الدخول في حوار مع المجتمعات المحلية الريفية المجال لمقرري السياسات للتعرف على احتياجاتها الخاصة وإيجاد طرق أفضل لزيادة كفاءة الزراعة وإنتاجيتها، مع ضمان الاستدامة.

جيم - تعزيز التكنولوجيات الجديدة لأغراض التنمية المستدامة

٤٧ - أحد التغيرات الأساسية في النهج المتبع إزاء التنمية في سياق الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة هو التسليم بأن أي خطة للتنمية يكون محورها البشر هي خطة تقوم على أساس تمكين الناس باعتبارهم عناصر تغيير. ومن أجل تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة، من الضروري جدا بناء معارف وقدرات الناس، ولا سيما أضعفهم، ليصبحوا مؤهلين للحصول على الوظائف الخضراء ويحققوا الاستفادة من النمو

(٣١) منظمة الأغذية والزراعة، *The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture: Managing Systems at Risk* (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations; London, Earthscan, 2011).

(٣٢) انظر www.worldwildlife.org/threats/soil-erosion-and-degradation

(٣٣) انظر <http://blogs.ei.columbia.edu/2012/04/12/why-soil-matters/>

(٣٤) United States of America, Department of Agriculture, *Summary Report: 2010 National Resources Inventory* (Washington, D.C., Natural Resources Conservation Service; Ames, Iowa State University, 2013)، متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.nrcs.usda.gov/Internet/FSE_DOCUMENTS/stelprdb1167354.pdf.

الاقتصادي، والتقدم والابتكار التكنولوجيين. ويمكن أيضاً تعزيز المعارف بشأن المخاطر القائمة والناشئة من تحسين إدارة الموارد الطبيعية وحفظ البيئة.

٤٨ - ويعد تحقيق قدر من التقدم والابتكار على المستوى التكنولوجي لزيادة كفاءة عمليات الإنتاج أمراً هاماً بصفة خاصة للاقتصاد الأخضر، مثل الطاقة المتجددة، والبناء الموفر للطاقة، وتكنولوجيات الهواء النقي والمياه النظيفة، وإدارة النفايات وإعادة تدويرها، والزراعة والحراثة المستدامتين. غير أن هذه العملية قد تؤدي، في حال عدم توسيع نطاق فرص الحصول على التكنولوجيا والابتكار، إلى اتساع الفجوة بين الأشخاص الذين تتوفر لهم فرص الحصول على التكنولوجيا الحديثة وأولئك الذين لا تتوفر لهم تلك الفرص. وفي الواقع، يمكن للتكنولوجيا القائمة على كثافة رأس المال ولما يسمى "استخدام العامل الآلي" في الإنتاج أن يؤثر سلباً على الفئات الضعيفة وغير الماهرة وشبه الماهرة من العمال^(٣٥) لأنه قد يصبح من الممكن الاستغناء عن وظائفهم. ومن الناحية الأخرى، يمكن لأولئك الذين تتوفر لديهم المهارات وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة التي تحسن الإنتاجية أن يستفيدوا من ذلك إلى حد كبير.

٤٩ - ويمكن الوقوف على أحد الأمثلة الجيدة على التكنولوجيات الجديدة والخضراء التي تساعد الأسر المعيشية الريفية الفقيرة في بنغلاديش حيث ٧٠ في المائة من السكان لا يحصلون على الكهرباء. فإن مشروع غرامين شاكتي (Grameen Shakti)^(٣٦)، وهو مشروع غير ربحي لتوليد الطاقة المتجددة على مستوى القرى يرتبط بمصرف غرامين للائتمانات الصغيرة، يوفر القروض الصغيرة التي تمكن الأسر المعيشية في المناطق الريفية والنائية من شراء نظم الطاقة الشمسية المنزلية. وتوفر نظم الطاقة الشمسية، يساعد المشروع على تقليص البصمة الكربونية ومنع إزالة الغابات وبتيح فرصاً للعمل وإدراج الدخل.

٥٠ - ويوفر كل من تبادل المعارف والتعلم المتبادل أداة قوية للوقوف على الآراء الثابتة والمعلومات الجديدة والممارسات الجيدة والدروس المتعلقة بتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتشكل تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية عن براءات الاختراع^(٣٧) منصة لعملية التبادل هذه. وتغطي مجالات مثل الصحة والأمن الغذائي وتغير المناخ والبيئة. وتقدم هذه التقارير معلومات عن التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تساعد على انتشال الناس من الفقر من خلال المشاركة في أنشطة إنقاذ البيئة.

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "Green and decent jobs for poverty eradication" (انظر الحاشية ٣٠ أعلاه).

(٣٦) انظر www.gshakti.org.

(٣٧) انظر www.wipo.int/patentscope/en/programs/patent_landscapes/.

٥١ - ويحدد تقرير صدر مؤخرًا^(٣٨) بشكل كميّ الفرص الهامة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية في قطاع التكنولوجيا النظيفة، ويوصي واضعي السياسات والقطاع الخاص باتخاذ الإجراءات. وسيوفر وضع حوافز محددة الهدف في مجال السياسات لتشجيع قطاعات التكنولوجيا النظيفة المحلية، على سبيل المثال، فرص العمل ويحسن في الوقت نفسه إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة وذات التكلفة المعقولة، والمياه النظيفة، والزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ.

٥٢ - وتؤدي السياسات الاجتماعية، ولا سيما في مجالي التعليم والتدريب، دوراً رئيسياً في تعزيز الابتكار اللازم للانتقال نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة والابتكار. ويتطلب هذا الانتقال أشخاصاً حاصلين على تعليم جيد وقادرين على خلق الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة واستيعابها والاستفادة منها. وإضافةً إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يتم تدريبهم في مجالات العلوم الطبيعية وتطوير التكنولوجيا والهندسة، ينبغي أن يهدف كل من النظم التعليمية والتدريب المهني إلى بناء المهارات اللازمة للتفكير الخلاق والقدرة على استيعاب مجموعة متنوعة واسعة من المعارف المتاحة على الصعيد العالمي.

٥٣ - وعلاوةً على ذلك، فإن السياسات الاجتماعية، بما تنطوي عليه من مبادئ تعزيز الإنصاف والتنمية الشاملة، تؤدي دوراً بالغ الأهمية في ضمان أن تتوفر لجميع الناس، بمن فيهم المنتمون إلى الفئات المهمشة والمحرومة، إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى المعارف والتكنولوجيا الجديدة وكفالة تكافؤ الفرص لتنمية القدرة على استخدام هذه التكنولوجيات. إذ أن ذلك يرسى الأساس لتنمية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.

خامساً - الخلاصة

٥٤ - يجب أن تؤدي الإجراءات الرامية إلى التصدي بفعالية للآثار الضارة لتغير المناخ إلى النهوض بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في آن واحد، بما يحسن رفاه جميع الناس ومستوى معيشتهم. وينبغي عدم إحراز التقدم في مجال واحد على حساب المجالات الأخرى.

٥٥ - وتوضح هذه المذكرة الطريقة التي يمكن بها للسياسات الاجتماعية أن تسهم في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة في عدد من المجالات بالنسبة لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتوفر العلوم الاجتماعية والسياسات

(٣٨) مجموعة البنك الدولي، *Building Competitive Green Industries: The Climate and Clean Technology*، *Opportunity for Developing Countries* (Washington, D.C., World Bank, 2014)، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.infodev.org/infodev-files/green-industries.pdf.

الاجتماعية الأطر اللازمة لتحليل أثر تدهور البيئة على الفئات والمجتمعات المحلية الضعيفة والأفراد الضعفاء وتوفير الوسائل الكفيلة ببناء قدرتهم على التكيف والحد من ضعفهم. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الآليات اللازمة لتغيير الأعراف والقيم وأنماط السلوك الاجتماعية ولتمكين الأشخاص، باعتبارهم عناصر تغيير فعالة، من الانتقال إلى مسارات أكثر استدامة للتنمية.

٥٦ - وثمة حاجة إلى بحوث تتسم بقدر أكبر من الدقة لزيادة توضيح مفهوم الاستدامة الاجتماعية. وينبغي مواصلة بحث مفاهيم ومبادئ هامة مثل الإنصاف والمساواة والإدماج والتماسك الاجتماعيين لجعلها متسقة مع هدف تحقيق الاستدامة الاجتماعية، الذي لا يُفهم على أنه هدف طويل الأجل فحسب، إنما أيضاً كعملية تدفع بنتائج التنمية نحو أنماط أكثر استدامة.

٥٧ - وتعتبر السياسات الاجتماعية أساسية لتحقيق نتائج التنمية المستدامة. وتتضمن الفروع السابقة محاولة لتوضيح بعض المجالات التي يمكن فيها للسياسات الاجتماعية أن تسهم إسهاماً ملحوظاً في التنمية المستدامة. بل والأهم من ذلك هو أن التحديات التي نواجهها في تحقيق التنمية المستدامة تتطلب عملاً جماعياً يضرب بجذوره في التنمية الاجتماعية التي تعززه بدورها. ومن ثم، فإن تعزيز التنمية الاجتماعية وتدعيم الركيزة الاجتماعية أمران أساسيان لتحقيق الاستدامة.

٥٨ - وقد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في تناول الأسئلة التالية أثناء مداواتها بشأن المسألة الناشئة في دورتها الثالثة والخمسين:

(أ) كيف يمكن للسياسات الاجتماعية، ولاستراتيجيات القضاء على الفقر تحديداً، أن تدمج منظورات الاستدامة البيئية في عملية تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمنصف؟

(ب) ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتنفيذ النظم والبرامج المبتكرة للحماية الاجتماعية التي تخفف من حدة المخاطر الناجمة عن الصدمات الخارجية والآثار السلبية لتغير المناخ وحماية الأشخاص من الوقوع في براثن الفقر وتحسين النواتج الصحية والتعليمية؟

(ج) هناك فرص عمل قائمة وناشئة في سياق الانتقال إلى اقتصاد أخضر، بما في ذلك في القطاعات التي من المتوقع أن تتحسن فيها المهارات. كيف يمكن لوضعي السياسات أن يكفلوا توظيف استثمارات كافية في القدرات البشرية لتطوير المهارات المؤهلة للعمل في هذه المجالات؟ وما هي الممارسات الجيدة، من حيث البرامج الوطنية والدعم الدولي على حد سواء، التي يمكن تبادلها؟

(د) كيف يمكن للمجتمع الدولي أن ييسر تبادل المعرفة والحصول على التكنولوجيات والابتكارات الجديدة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؟ وكيف يمكن إتاحتها على نطاق واسع يشمل كافة أفراد المجتمع، بمن فيهم الشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، والفئات الضعيفة الأخرى، والأشخاص الذين يعيشون في فقر أو في المناطق الريفية والنائية؟